# "الربيع العربي" رؤية جديدة لدمقرطة الشرق الأوسط

# "Arab Spring" A New Vision To Democratize the Middle East

د/ سيدأحمد كبير

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ( الجزائر)

sidahmedkebir@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/19 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/05

**ملخص:** شكلت مسألة الديمقراطية في المنطقة العربية منذ بداية عصر التحولات الديمقراطية في العالم الخصوصية والتميز ، نتيجة المراحل التي مرت بها والنتائج التي وصلت إليها، وقد أثار ما شهدته المنطقة فيما أصبح يُعرف " بالربيع العربي" جدلا واسعا، حول حقيقة هذه الانتفاضات، وخلفياتها، وأسبابها، ومستقبلها، وخاصة حول توقيتها، ولا تزال محل خلاف بين مؤيد ومعارض، وبين من يؤكد على دوافعها الداخلية، وبين من يصر على محركها وفاعلها الخارجي، إلا أن الحقيقة تكمن في توافر مجموعة من العوامل الداخلية عرفت كيف تستثمرها العوامل والقوى الخارجية من أجل تحقيق تغييرات لطالما سعت إلى إعمالها بعد أن أثبت النظام العربي فشله وضعفه.

**الكلمات المفتاحية:** الربيع العربي؛ الديمقراطية؛ الشرق الأوسط؛ الانتقال الديمقراطي؛ الدمقرطة؛

***Abstract***:

*The question of democratization in the Arab world since the beginning of democratic transformations era the exception, because of the phases and the results reached, and its remained a subject of a broad debate of many seminars, and What is happening in some Arab countries in what became called "Arab Spring" still a debate about the Fact of these uprisings, and its backgrounds, and their causes, and its future, and that what this paper will discusses: the Arab spring between internal needs and demands to democratization and the American strategies to democratize the Middle East.*

***key words:*** *Arab Spring; Democracy; middle East; democratic transition; democratization;*

**مقدّمة:**

تعتبر دراسة قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ومحاولة تفسير مضامينها من أبرز وأهم المشاكل المطروحة على ساحة النقاشات السياسية، ودوائر صنع القرار والسياسة المحلية والإقليمية والدولية، خاصة بعدما شهدته وتشهده المنطقة مؤخرا من حراك فيما يُعرف " بالربيع العربي"، وهذا نتيجة أهمية الموضوع في حد ذاته، وكذا أهمية المنطقة العربية عامة، هذا من جهة، و من جهة أخرى نتيجة تشابك وتعقيد العملية السياسية في المنطقة العربية، وتداخل وتشابك معطياتها، وتشارك عدة عوامل داخلية منها وخارجية في صنعها وصياغتها.

فالفشل الذي عرفته عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين إلى اليوم جعل المسألة محل استفهام وتساؤل، وتصاغ حولها عديد الأسئلة بخصوص أسباب وعوامل فشل العملية الديمقراطية في المنطقة العربية بالذات رغم نجاحها في عدة أقطار أخرى على غرار دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية. والأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع ما يعرف " بالثورات الديمقراطية العربية".

وعليه فإن عملية معالجة وكشف مسألة ومسار عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية تتطلب من الباحث تسليط الضوء على كافة العوامل الداخلية للمنطقة، وتتعداها إلى التقصي الدقيق لدور العامل الخارجي في تحديد شكل المنطقة العربية، ومنظومتها السياسية بالشكل الذي يخدم مصالحه وإستراتيجيته عامة.

ومنه فالمشكلة البحثية التي تحاول هذه الدراسة تقصيها وكشفها بالتحليل والمناقشة هي كالآتي:

**هل تُمثل أحداث "الربيع العربي" انتفاضات ديمقراطية حقيقية تهدف إلى تبديل بعض الأنظمة؟ أم أنها لا تخرج عن كونها انتفاضات حُركت من طرف فواعل خارجية خدمة لمصالحها الجديدة في المنطقة؟**

أو بعبارة أخرى: هل جاء هذا "الربيع" تلقائياً وعفوياً ومفاجئاً؟ أم هي القوى الخارجية التي صنعته في غفلة من الأنظمة والشعوب ؟ أم أنه نتيجة حتمية للتراكم التاريخي لحالات القهر والإحباط والتصدع الموصل إلى الانهيار؟

## 1. و اقع الديمقراطية في المنطقة العربية:

يعتبر انتشار الديمقراطية أو ما يعرف برياح الديمقراطية من أبرز العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في العالم. إضافة إلى العوامل الداخلية للبلدان، حيث عرف العالم في أعقاب سقوط المعسكر السوفياتي1989م موجة من التحولات في أغلب الأنظمة السياسية في دول العالم من النظام الشمولي إلى تبني الديمقراطية خاصة في دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فمع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كانت

رياح التغيير قد هبت على كثير من دول العالم لتتحول من الأحادية إلى التعددية ومن الاشتراكية إلى الليبرالية ولتتبنى في الأخير النظام الديمقراطي الليبرالي، وتصبح كلمة الديمقراطية في عقد ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أكثر المفردات السياسية حضورا على مستوى الأبحاث والدراسات، رغم أنها من أقدم ما عرفه الإنسان في مجال التنظير السياسي(العهد اليوناني).

من أبرز التعريفات الحديثة نجد تعريف" شومبيتر "Schumpeter الذي عبر فيه على أن الديمقراطية « هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من خلاله اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس». (الخشاب، 1958، صفحة 219)

ومن أهم العوامل الخارجية كذلك التي أثرت في التحولات الديمقراطية التي طالت الأنظمة السياسية العربية، نجد الحقوق والدساتير الغربية، ويعتبر دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958م النموذج الذي اهتدت به مثلا دول المغرب العربي، كالتجربة المغربية ثم التجربة التونسية نسبيا وفيما بعد موريتانيا والجزائر بعد المصادقة على دستور 1989م.

كما لعبت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي دورا فاعلا في توجيه الدول العربية اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، بسبب الوضعية الاقتصادية المتأزمة بهذه البلدان، وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية من خلال سياسة الإصلاح الهيكلي، والتي هي سياسة الإصلاح الرسمي لصندوق النقد الدولي، والذي يفسر البرامج المصممة لمعالجة مديونية دول العالم الثالث، والتي تعرف ببرامج التقشف، حيث ينص البنك والصندوق الدوليين على أن البلدان التي تعاني من المديونية لا مناص لها من إتباع سياسة التصحيح الهيكلي في وظائفها، وإتباع الخصخصة وفتح الأسواق لتنمية اقتصادياتها والتحرر من المديونية.(سمارة ، ع. 2007)، إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية مثل منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان، وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات...، وكل هذا لا يتحقق إلا عن طريق الديمقراطية التي يفترض أن تتحقق بواسطة إجراء انتخابات نزيهة، وبإرسال بعثات من المراقبين للوقوف على العمليات الانتخابية.

نجد أيضا منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديمقراطي، وكذا منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان... .

ومن العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى إلى حد ما قوية، هناك الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات والهيئات الحقوقية والمالية والاقتصادية الدولية، زيادة على تعاظم قوة الإتحاد الأوربي الذي يملي التعامل معه ـ بحكم القرب الجغرافي بالنسبة للدول العربية عامة ولدول المغرب العربي خاصة ـ الانخراط الجبري الذي لا رجعة فيه في التحول الديمقراطي، وهذا عن طريق فرنسا باعتبارها المستعمر القديم للمنطقة، وهذا ما يبرزه خطاب الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" شهر جوان سنة

1990م حيث طالب الأنظمة الإفريقية عامة بضرورة تبني القيم الديمقراطية الليبرالية، خاصة المتعلقة بالتعددية السياسية والتخلي عن أنظمة الحزب الواحد. الذي كان السمة الغالبة على أنظمة الحكم الإفريقية عامة والنظم العربية والمغاربية خاصة.

ويتجلى هذا في فكرة المشروطية السياسية، حيث طرحت فكرة المشروطية السياسية مع أواخر سبعينيات و أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية السياسية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية تبني برنامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، ورغم أن ظاهره اقتصادي يتمثل في فرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث إلا أنه لا يخلو من البعد السياسي الذي يتمثل في فرض النمط الغربي للتنمية على الدول خاصة الإفريقية منها والعربية باعتبارها أكثر الدول اعتمادا على المساعدات الخارجية

ثم ظهر الجيل الثاني من المشروطية السياسية، حيث بدأت الدول المانحة الأوربية والأمريكية والمؤسسات النقدية المالية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة أنظمة ديمقراطية مدنية تستمد شرعيتها من إجراء انتخابات تنافسية تعددية، والوسيلة التي اعتمدتها هذه الدول والمؤسسات للضغط والوصول إلى هذا الهدف هو التهديد بإيقاف هذه المعونات، وفرض العزلة والحصار أو العقوبات على هذه الدول في حال لم تستجب للشروط. (عبد الرحمن، 1998، صفحة 252) فمنذ انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وتعاظم العولمة من ناحية أخرى، فإن الغرب قد سعى لفرض أيديولوجيته الرأسمالية (الليبرالية السياسية / آليات السوق) فرضاً على الدول الأفريقية فيما بات يعرف بالحكم الصالح، والتكيف الهيكلي. ( نصر الدين وآخرون، 1997، الصفحات .115،116.)

وعليه فقد بدأت أغلب الدول العربية أواسط ثمانينيات القرن العشرين تشهد تحولات وإصلاحات في هياكلها السياسية، والاقتصادية والمؤسسية حالها حال باقي دول العالم الثالث، خاصة تلك التي كانت تابعة للمنظومة الاشتراكية السوفيتية سابقا في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كما يراها "هنتنغتون"، بيد أن تبني الإصلاح والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية كانت له سماته الخاصة، في إطار تمازج وتداخل مطالب التغيير الداخلية والضغوط الدولية الخارجية .

ففي أواسط الثمانينيات تجلت محدودية وفشل سياسات الحكومات العربية سواء السياسية أو الاقتصادية المتبعة: من جهة برامج التقويم الهيكلي مثلا في كل من المغرب وتونس، ومن جهة ثانية محدودية النموذج الدولتي الريعي في الدول النفطية مثل الجزائر. (ولعلو، 2009، صفحة 18). فبمجرد الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، حدثت الفجوة بين المرحلتين وهذا راجع لتأخر الأيديولوجية الثورية عن مواكبة الواقع المتغير والمتناقض.( وناس، 1995، صفحة 51) بالإضافة إلى الطابع الكوربوراتي الذي تميزت به مراحلها الأولى للبناء بعد الاستقلال.

وترجع هذه الحالة إلى كون أساس البناء الديمقراطي العربي كان بناءً مقلوبا، فالديمقراطيات الغربية قامت على هيكل اجتماعي . طبقي . متين ( الطبقة البورجوازية، الطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة) مبني على أساس مبدأ المشاركة السياسية، في إطار نظرية العقد الاجتماعي. أما الوضع في بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة فكان مختلفا، فقد فعلت هذه البلدان في حقل الديمقراطية كما فعلت في حقل التنمية الاقتصادية، بل وجدت فيها مظاهر البناء الديمقراطي الغربي الخارجية أو قشوره لتزيين استبداد السلطة السياسية، وكذلك فعلت في الميدان الاقتصادي والثقافي الفكري، وهذا ما عبر عنه محمد عبد الشفيع عيسى " بالبناء المقلوب في العالم الثالث والوطن العربي". (عبد المعطي، 2005، الصفحات 189،190)

وقد أدى هذا إلى أزمات وتدهور في الوضعية الاجتماعية للشعوب المغاربية ، ضف إليها خيبة الأمل الكبيرة نتيجة فشل هذه السياسات ومنه الفشل في تحقيق التنمية التي كانت تتطلع إليها شعوب المنطقة. وأدى هذا للمطالبة بالتغيير، فالظروف التي دفعت لتبني الإصلاحات الهيكلية السياسية والاقتصادية في المنطقة . فضلا عن الضغوط الخارجية الدولية . جاءت نتيجة الفشل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية. (المديني، 2004، صفحة 59) والتي كانت بدورها أيضا نتيجة لعوامل متعددة سواء السياسية منها أو الاقتصادية خاصة والاجتماعية.

فهناك ركيزتين أساسيتين للاستبداد في نظم الحكم العربية وهما: أنماط المؤسسات السياسية التي تدير هذه الأنظمة الاستبدادية، وتحافظ على سيطرتهم على السلطة (منطق الدولة البوليسية)، إضافة إلى القوى الخارجية التي تعمل على الحفاظ على حكمهم، ويعملون هم بالمقابل على خدمة مصالح هذه القوى (Diamond , 2010, p.99). ولقد أدت سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية بعد الاستقلال وبقاؤها واحتكارها للسلطة سنوات طويلة إلى صراعات وعنف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية. ( عبد الرحمن، 1997، صفحة 09 ) وكذا انهيار شرعية هذه الأنظمة التي لم تنجح لا في تحقيق التنمية المرجوة ولا في بناء مؤسسات تحظى بالرضاء المجتمعي. وتجلت مظاهر عدم الشرعية هذه في حدوث العديد من الاضطرابات التي اتخذ بعضها شكل محاولات الانقلاب، على غرار ما حدث في المملكة المغربية في مطلع السبعينيات وكذا ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت في حركات إسلامية راديكالية، فعلى سبيل المثال: شهدت ليبيا العديد من قوى وجماعات المعارضة "كالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" و"الجبهة الديمقراطية الليبية" و"حركة التحرير الوطني لليبيا".( منيسي، 2004، الصفحات 297-299) ، وهذا ما أدى إلى عامل آخر وهو عدم الاستقرار السياسي في معظم الدول المغاربية.

كما كان للعامل الاقتصادي دور بارز في توجيه النظم المغاربية لتبني انفتاحات وإصلاحات هيكلية في ظل استمرار الفشل الاقتصادي الذي أصبح الصفة والظاهرة المميزة لكل الدول الإفريقية ، بما فيها بلدان المغرب العربي. وفي ظل هيمنة أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية التسلطية. (Hameso, 2002, p.p.10,11).

فقد أدى احتكار الدول المغاربية للفضاء السياسي والاقتصادي إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تراكم الضغوط الدافعة إلى تبني والإصلاح، خاصة مع مطلع الثمانينيات، وهو ما أدى بهذه الدول إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لتخفيف قبضة الدولة على الحياة العامة كما هو حال المغرب وتونس بإفساحهما المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في التنمية. ولكن هذه الإجراءات كانت متأخرة نوعا ما بفعل ما كانت قد وصلت إليه الأوضاع من تأزم كما حدث في الجزائر إثر أزمة أو أحداث أكتوبر.

ومن ثم يمكن القول بأن فشل الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية كان أحد الأسباب الدافعة للتحول، كما نتج عن هذا الفشل أزمات وتهديد لشرعية هذه النظم، وعليه فإن تجارب الانفتاح التي عرفتها البلدان العربية ما كانت إلا محاولات لترميم الشرعية المتآكلة وإعادة بنائها مجددا. (منيسي، 2004، الصفحات 302،303) إلا أن الإصلاحات والانفتاحات السياسية التي قامت بها أنظمة الحكم العربية لم ترق ولم تمثل خروجا عن موروثات الحكم السلطوي الأحادي الاحتكاري للأنظمة العربية، بل كانت وفق استراتيجيات بقاء سياسية واقتصادية لا تخرج عن نطاق المفهوم الكوربوراتي للدولة العربية، والذي اتسمت به منذ استقلالها، بحيث لم تكن تهدف إلى إحداث تغيير جذري في البُنى السياسية. فالانتقائية التي تتميز بها هذه الأنظمة، وسعي كل نظام إلى حماية نفسه قبل السعي إلى حماية الحقوق والأفراد والحريات حال دون تحقيق إصلاحات حقيقية، إضافة إلى خضوع عمليات الإصلاح للمزاج العام والشخصي للقيادات السياسية، فقد أشار " لوسياني G. Luciani " إلى أن عمليات الإصلاح السياسي تذهب في الإتجاه الخاطئ في ظل وجود تشريعات خاطئة. (الهيجانة، 2007، الصفحات 40،41 )

فالإصلاحات التي تبنتها هذه الأنظمة منذ بدايتها كانت تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها المنهارة وفشلها، والأزمات التي واجهتها. في ظل تصاعد الضغوط الدولية والداخلية عليها.( والي، 2003، صفحة 200) لهذا فإن ما وصلت إليه الأوضاع في الساحة العربية عامة من إخفاق وفشل تتحمل مسؤوليته النخبة(الصفوة) العربية بما تشمله من سياسيين وعسكريين.(الرحال، 2006، الصفحات 81 -96).

## 2. أحداث 11 سبتمبر وتحولات الإستراتيجية الأمريكية:

من خلال متابعة وتحليل واقع الديمقراطية في المنطقة العربية يتضح جليا وقوف عديد العوائق الداخلية والخارجية في وجه عملية استنبات وتحقيق وترسيخ ديمقراطية حقيقية في المنطقة، فإلى جانب العوامل الداخلية المتمثلة في غياب ثقافة سياسية ديمقراطية، والناتجة عن غياب تنشئة سياسية، وتنمية سياسية واقتصادية، وكذا إلى غياب ركائز وأسس البناء الديمقراطية المتمثل في وجود مجتمع وأحزاب سياسية فعالة، إضافة إلى عدم إيمان النخب العربية بالديمقراطية، واستراتيجيات البقاء التي طبعت عمليات الانفتاح السياسي والاقتصادي الرأسية في المنطقة، والتي غلب ويغلب عليها الطابع الكوربوراتي للدولة العربية، نجد أيضا دور العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأمريكية، التي عملت على دعم ومساندة هذه الأنظمة الاستبدادية خدمة لمصالحها في المنطقة، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية ( النفط) وكذا مكافحة الإرهاب.

إلا أن سنة 2001 وبالضبط أحداث 11 أيلول/سبتمبر . والتي تعتبر نقطة تحول وقطيعة ابستيمولوجية في السياسة الدولية .كما اعتبرتها الدراسة نقطة ارتكاز وتحول في تحليل واقع الديمقراطية في المنطقة العربية، نتيجة تحول سياسة وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وكذا نظرتها للديمقراطية فيها ودمقرطتها، بحيث أصبح التحول الديمقراطي في المنطقة مصلحة أمريكية قومية وإستراتيجية، من منطلق أنه أصبح ركيزة أساسية ومكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، وأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب في العالم والمنطقة . وبغض النظر عن أسباب وقوعها، والقائمين عليها، إلا أنها وجهت أنظار وأصابع اتهام الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، وواقع الحرية والديمقراطية فيها، فقد ربطت الإدارة الأمريكية الإرهاب بالديمقراطية، واعتبرت أسباب حدوث الهجمات بالبيئة والسياسات العربية ( الشرق الأوسط) الخانقة والاستبدادية التي لا يتولد عنها سوى الإحباط والغضب والعنف، رغم دعمها الطويل للأنظمة الاستبدادية القائمة في المنطقة، إلا أن هذا الدعم .حسبها .لم يعد عليها إلا بنتائج عكسية سلبية.

وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي " جورج بوش الابن" سنة 2003 في خطابه أمام الصندوق الوطني للديمقراطية بقوله " أن الشرق الأوسط سيبقى مصدرا للركود والعنف والإرهاب القابل للتصدير طالما استمر فيه قمع الحريات". وأضاف في خطاب له سنة 2005 " أن الحل الوحيد ضد الإرهاب والتطرف هو نشر التسامح، وبناء مجتمعات حرة " ، وهذا ما أكدته كذلك وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس " في نفس السنة عند زيارتها للقاهرة بقولها " إن الأمور قد تغيرت، وأنها كانت صحوة مفزعة في 11 سبتمبر، عندما أدركنا أن سياساتنا لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط قد فشلت، وأن التطرف والإرهاب يزداد ..." (Shadi.H ,Brooke.S. ,2012),

ومنه فإن التركيز الأمريكي كان على نشر الديمقراطية في المنطقة كأحد المداخل والركائز الأساسية لمكافحة الإرهاب في العالم وخاصة المنطقة العربية، من خلال تقديم الحوافز الاقتصادية كاتفاقيات التجارة الحرة، وبعض المبادرات الداعمة للمجتمع المدني العربي، والإصلاح التعليمي، وقد ارتكزت السياسة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية ومكافحة الإرهاب في المنطقة العربية بعد أحداث 11سبتمبر2001 على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1) الخطاب السياسي: المروج للحرية والقائم على افتراض أن التدخل العسكري الأمريكي في العراق سيحولها إلى دولة ديمقراطية، ومنه سيدفع هذا إلى انتشار الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي ( spill over)، لكن سرعان ما افتقد هذا الخطاب مصداقيته نتيجة فشل العراق في تحقيق الديمقراطية، وزيادة تدهور أوضاعه الأمنية، والتي لا نزال نشهد كوارثها إلى اليوم.

2) ممارسة الضغط على بعض الدول التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية سببا في تنامي التطرف وظاهرة الإرهاب كالسعودية ومصر، من أجل دفعها لتغيير وتعديل سياساتها الداخلية، ولكن هذه السياسة افتقدت إلى الخطوات الإجرائية التي يتوجب على هذه الدول إتباعها، أو إملائها عليها.

3) مبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI)، تم إطلاقه سنة 2002.( أوتاوي، 2008، الصفحات 02،01.) وهو برنامج حكومي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية يستهدف دعم وتشجيع الإصلاحات السياسية العربية وذلك بتعزيز المجتمع المدني العربي، وتشجيع المشروعات الصغيرة وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة وتنمية حقوقها، وكذا بعض البرامج الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية مثل: صندوق الديمقراطية حقوق الإنسان (HRDF) تابع لوزارة الخارجية كذلك، ويسعى لتعزيز حقوق الإنسان في الدول ذات الأغلبية المسلمة. وبرنامج الديمقراطية التابع للمنحة القومية للديمقراطية (NED).

وإضافة لهذه البرامج الحكومية، اقترحت الإدارة واشتركت في "مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير" وهي مبادرة إصلاحية تنموية تقودها مجموعة دول الثماني الكبرى المصنعة، وتستهدف تدعيم التحرر السياسي والاقتصادي في الدول العربية والدول ذات الأغلبية من المسلمين. وكذا (USAID) التي تمول عددا من الأنشطة الخاصة بالحكم والديمقراطية من خلال المساعدات الثنائية للمتلقين العرب مثل: المغرب، ومصر، ولبنان، والأردن، واليمن. (شارب، 2006، الصفحات11،10)

إلا أن ما شهدته الساحة العربية من تطورات منذ سنة 2005، من تدهور للأوضاع الأمنية في العراق، وفوز بعض الأحزاب ذات المرجعيات الدينية الإسلامية في الانتخابات، على غرار نجاح حركة الإخوان في مصر بالمرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية سنة 2005، وكذا الأداء القوي لحزب الله في الانتخابات اللبنانية من نفس السنة، ووصول حركة حماس إلى السلطة بفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006. (wittes, 2008, pp.24 ,25.) أي صعود قوى مناهضة ومعادية للولايات المتحدة، أدى إلى تراجعها عن نشر وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، بسبب ما أنتجته الديمقراطية في المنطقة من وصول قوى وتيارات مناهضة للسياسة الأمريكية أولا، ومعادية لإسرائيل ثانيا.

وتؤكد أغلب آراء المتتبعين للسياسة الأمريكية أن المشروع الأمريكي لنشر وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط في عهد إدارة " بوش " قد كان فاشلا منذ بدايته، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول أبدا تحقيق ديمقراطية حقيقية في المنطقة باستثناء عامي 2004 و2005 أين عملت على الضغط على الأنظمة العربية لتحقيق انفتاحات، (Shadi.H ,Brooke.S. ,2012) إذ لم تتمثل سياستها إلا في خطابات تراوحت بين الترغيب والترهيب. إضافة إلى أن تركيزها كان أكثر على الأنظمة الضعيفة منه على الأنظمة القوية الفاعلة عربيا وإقليميا، والدليل على ذلك هو كيفية تعاطي وتفاعل الإدارة الأمريكية وتجاهلها لسلوكات النظام المصري وقمعه للحريات في عهد الرئيس حسني مبارك، وهذا دليل على عدم وجود رغبة أمريكية حقيقية في تحقيق ديمقراطية في المنطقة العربية، وهذا ما عبرت عنه " تمارا كوفمان ويتس"

"**بسياسة نصف الخطوة**" في وصفها للسياسة الأمريكية وانتقائيتها في التعامل مع مختلف الأنظمة العربية. (العرب، 2008، صفحة 08.) ويطرح هذا في مجمله نفاق الإدارة والسياسة الأمريكية في تبنيها للطرح الديمقراطي خاصة تجاه المنطقة العربية، فالهدف الرئيسي لم يكن نشر وبناء ديمقراطيات حقيقية في العالم العربي والتخلي عن الأنظمة القائمة التي تعمل على الحفاظ على مصالحها، والتي تعمل هي بدورها على المحافظة على بقائها، بقدر ما كان مكافحة الإرهاب والجماعات التي تهدد مصالحها وأمن إسرائيل.

## 3. إستراتيجية جديدة لدمقرطة الشرق الأوسط:

أولت إدارة " بوش" أهمية كبيرة لقضية تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، وربطت مسألة أمنها بمدى نشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إلا أن تضارب مصالحها مع قيم الديمقراطية في المنطقة، واقتصار سياستها على الأقوال والخطابات، ما يؤكد عدم توفر الرغبة والنية الصادقة في تحقيق الديمقراطية، وكذا تصاعد قوة التيارات ذات التوجهات الدينية في المنطقة، أدت إلى فشل الإستراتيجية والسياسة الأمريكية والعودة عليها بالسلب. إذ لم تحرز إدارة " بوش" أثرا في سياسات الدول العربية، بل كان الوقع سلبيا على السياسة الأمريكية بحيث فقدت مصداقيتها وقدرتها على الاستمرار، نتيجة اعتمادها على الخطابات والبلاغة الخطابية. هذا الخطاب لم يجر دعمه بسياسة واضحة ومستدامة لتعزيز عملية الإصلاح السياسي . بدل الخطوات الواقعية والملموسة والفعالة، ولقد أنتجت هذه السياسة، وخاصة الخطاب المتشدد ردود أفعال سلبية معاكسة ورافضة وغاضبة، خاصة من طرف الشعوب العربية، واعتبرته غطرسة أمريكية، وتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ثم جاء الاعتراف الأمريكي بفشل هذه السياسة والإستراتيجية لدمقرطة المنطقة على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس" في خطاب ألقته في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في جوان/يونيو 2005 بقولها: « سعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ستين عاما إلى تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية ... ولم نحقق أياً منها. والآن أصبحنا نتخذ مساراً مختلفا ... إننا ندعم الطموح الديمقراطي لجميع الشعوب ... » (أوتاوي ، 2008، الصفحات 01 -04.)

ومع نهاية فترة عهدة " بوش"، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية بدأت نقاشات عديدة حول مسألة الديمقراطية الأمريكية في المنطقة العربية، ووضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الأمريكية عامة. (الباسوسي، 2012). خاصة بعد فشل الإدارة في عهد " بوش" في تحقيق المصالح الأمريكية، إذ تعتبر فترة حكم "بوش" الأسوأ على السياسة الأمريكية، وعلى المنطقة العربية والعالم أجمع، وهذا ما أجبر صناع السياسة الأمريكية في عهد " أوباما" على إعادة النظر وتقييم السياسة الأمريكية عامة، وبالخصوص تجاه منطقة الشرق الأوسط . التي تمثل منطقة حيوية للمصالح الأمريكية . والتي كانت قائمة على سياسة دعم الاستقرار السياسي في المنطقة محافظة على مصالحها وأمن إسرائيل، حتى لو كان ذلك على حساب القيم الديمقراطية، فقد افتخرت إدارة " بوش" بحفاظها على خمسين سنة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط منذ آخر حرب عربية إسرائيلية سنة 1973م. تبعا لذلك وصلت النخبة الأمريكية

لقناعة مفادها أن دعم وتأييد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي رغم أنها الحليف الأول لأمريكا لم يعد يمثل درعا واقيا لمصالحها في المنطقة، بل هو سبب تنامي التطرف ورفض السياسات الأمريكية، وتفاقم الهوة بين سياساتها ومدى تقبُلها لدى شعوب المنطقة. (المدهون، 2012).

وعليه فقد قامت الإدارة الأمريكية في عهد " أوباما" بوضع إستراتيجية جديدة من أجل نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية بالشكل الذي يسمح لها بإصلاح ما أمكن إصلاحه من جراء سياسات "بوش"، و المحافظة على الهدف الأساسي وهو نشر ودعم الديمقراطية، ومنع عودة الأوضاع لما كانت عليه قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر أو في عهد إدارة " بوش"، ورأت أن هذا يكون باعتماد أساليب جديدة مختلفة وفعالة تقوم على الانتقال والتقليل من الخطابات والأقوال إلى الأفعال، بحيث تم التركيز على تقديم مساعدات فنية وتقنية لكل من السلطة التشريعية والقضائية، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، أي تقديم الدعم الكامل للمدافعين عن الديمقراطية في المنطقة العربية.

وتقوم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لدمقرطة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب على عناصر رئيسية هي:

- أولاً: تقديم مساعدات مشروطة - للنظم الاستبدادية في المنطقة – في حالة القيام بإصلاحات سياسية وفي مجالات حقوق الإنسان.
- ثانيًا: التركيز على الديمقراطية باعتبارها أحد محاور النقاش الهامة مع القادة العرب في إطار المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- ثالثًا: السعي للتوصل لاتفاق يهدف لدمج الأحزاب الإسلامية غير العنيفة أو غير المسلحة في العملية السياسية.
- رابعًا: استغلال الولايات المتحدة لعضويتها في المنظمات الدولية من أجل الضغط لزيادة المخصصات المالية والميزانيات المخصصة للشراكة مع منطقة الشرق الأوسط.
- خامسًا: تعميق العلاقات مع الشركاء الدوليين لاسيما الاتحاد الأوروبي ورفع مستوى المسئولية من أجل تبني المبادرات المختلفة التي تهدف للجمع بين التيارات الإسلامية والعلمانية على حد سواء في النهج الديمقراطي.
- سادسًا: لابد أن تأخذ الإستراتيجية في اعتبارها عند السعي لتوسيع حقوق المواطن اختلاف السياقات والاعتبارات المحلية لكل دولة على حدا.
- سابعًا: تقديم الدعم المستمر لزيادة أحزاب المعارضة والسعي لإقامة انتخابات حرة نزيهة تقوم على الشفافية. (الباسوسي، 2012).

من خلال تحليل ما تنطوي عليه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لدمقرطة المنطقة العربية نلاحظ تركيز وإصرار السياسة والإدارة الأمريكية على نشر الديمقراطية، ولكن باعتماد خطوات جديدة فعالة على

جميع الأصعدة، وتوسيع مجال عملها مع الشركاء الغربيين، وتغيَر نظرة وتعامل الولايات المتحدة مع الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية ( المعتدلة والنابذة للعنف حسب وصفها)، والاعتماد على المباحثات الثنائية لتسهيل عملية الضغط على الأنظمة، وكذا التركيز على الدول الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية مثل مصر والسعودية والأردن، بدل الاعتماد والضغط على الدول الضعيفة، ولعل الأكثر بروزا هو تركيزها وعزمها على تقديم الدعم المستمر لزيادة أحزاب المعارضة وتقويتها. وهذا ما ترتكز عليه النظرة الجديدة للمحافظين الجدد لنشر الديمقراطية في العالم العربي، إذ يرون أن إقامة نظام ديمقراطي في المنطقة سيؤدي حتما إلى تسريع نشر الوعي الديمقراطي والمطالبة بالتغيير في الدول المجاورة، وبالتالي دمقرطتها تلقائيا وفق ما تنطوي عليه " نظرية الدومينو". (المدهون، 2012).

يظهر جليا من خلال هذه الإستراتيجية رغبة الولايات المتحدة في خدمة مصالحها والإبقاء عليها مهما كلفها الأمر، ولا يمكن تفسير هذه الرؤية إلا بأنها إستراتيجية وسياسة جديدة للسيطرة ولتدمير المنطقة والدول العربية من الداخل، أو بعبارة أخرى تدمير الدول العربية لنفسها بنفسها، وتتجلى هذه السياسة من خلال دعم الولايات المتحدة لكل أشكال المعارضة داخل الدول العربية، وكل منادي بتغيير الأنظمة والثورة عليها معنويا وماديا، ويتأكد هذا من خلال تحليل المواقف الأمريكية تجاه ما عرفته المنطقة العربية فيما أصبح يُعرف " بثورات الربيع العربي" من خلال دعمها المطلق للحركات الشعبية، ووقوفها ضد الأنظمة التي كانت بالأمس تعمل على إبقائها قائمة، وحتى التي كانت تعتبر أقوى وأول حليفاتها في المنطقة على غرار نظام حسني مبارك. ويطرح هذا التحول استفهاما وتساؤلا حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في اندلاع أحداث "الربيع العربي" ودعمه.

## 4. "الربيع العربي" ... صناعة أمريكية ؟؟!!

شكلت وتشكل الانتفاضات التي تعرفها الشعوب والدول العربية نقطة تحول بارزة في مسار وتطور المنطقة العربية قاطبة، وأثارت عديد القضايا القديمة، مثل مسألة بناء الديمقراطية في المنطقة العربية، والحديثة، مثل مستقبل الوضع العربي، وأسالت بحارا من الحبر من المهتمين العرب والغربيين، وشكلت نقطة خلاف بين مختلف السياسيين والمفكرين خاصة العرب منهم، حول صِدقية الثورات العربية، وحول حقيقتها: إذا كانت انتفاضات شعبية ديمقراطية محلية داخلية، أم أنها مؤامرة خارجية لتقسيم أو إعادة تقسيم وتشكيل المنطقة العربية من جديد !!

تستدعي عملية تقصي حقيقة "الثورات العربية" وفهمها، والتعرف على أسبابها ومسبباتها تمحيص واقع الدول العربية الداخلي، والإقليمي والدولي، والظروف العامة التي كانت تمر على العلاقات الدولية عامة، والمنطقة خاصة بعد التحولات الجذرية التي عرفتها بعد أحداث 11 سبتمبر2001.

فعلى الصعيد الداخلي، ورغم اختلاف وتباين خبرة وسيرورة التحول الديمقراطي في دول المنطقة بحسب بعض خصوصيات الدول في حد ذاتها وطبيعة النظم ومدى جديتها في اعتماد هذه التحولات، إلا أنها تشترك في ميزة واحدة تتمثل في ضآلة ومحدودية النتائج المحققة في المجال الديمقراطي، ما يعكس عدم تأسيس نظم ديمقراطية حقيقية بالمنظور الغربي الليبرالي في الوقت الراهن .رغم بعض النتائج الإيجابية المتوسطة التي لا يجب إغفالها .كون أن عمليات الانفتاح والتحول السياسي التي شهدتها الدول العربية لم تنطو على إحداث تجديد في النخب الحاكمة بتولي نخب جديدة للحكم تواكب المرحلة الجديدة التي عرفتها الدولة حيث يكون بمقدورها التعاطي مع المتغيرات الجديدة. (منيسي، 2004، صفحة 314) فعدم إيمان النخب بالتداول على السلطة وعدم ورود المفهوم في أجندتها السياسية جعلها تحدد سقف وحدود هذا التحول والانفتاح بالشكل الذي يضمن بقائها في الحكم، كما هو الوضع التونسي، كما أن الحالات التي حدث فيها تغيير في النخبة مثل المغرب لم تختلف النخب الجديدة عن النخب القديمة من حيث التعامل مع السلطة المتمثلة في الملك.

كما أن الانفتاحات والإصلاحات الدستورية التي اعتمدتها هذه الدول لم تستند على أطر دستورية قوية تعمل على تفعيل الفصل والتوازن بين السلطات، فالملاحظ من خلال الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور إلى الرئيس أو الملك هو غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ومنه يظهر أن الفصل الذي تنص عليه أغلب دساتير الدول العربية لم يكن إلا على المستوى الشكلي فقط، وهذا ما يبين التناقضات الواسعة بين ما هو مطروح كمبادئ معلنة وممارسات هذه الأنظمة، وهو باختصار استخدام الدساتير ولفها في ثوب الديمقراطية، وجعلها وسائل للتضليل كما عبر عنه "تشارلز تيلي". (تيللي، 2011، صفحة 23) كما تجسده الحالة الموريتانية من خلال السلطات الواسعة التي منحها الدستور الموريتاني 1991م للرئيس حتى في الأحوال العادية بشكل جعل منه مركز السلطة ومحور النظام السياسي كله. كما أن التعديلات الدستورية المغربية (1996م) ورغم أنها نصت على أن الوزير الأول هو من يقترح قائمة وزارته على الملك، إلا أن الملك محمد السادس لم يُعين رئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية 2002م، بل عيّن رئيس وزراء مستقل هو "إدريس جطو". (منيسي، 2004، الصفحات 311-313)

وبرغم منح عمليات الانفتاح هذه هامشا ولو صغيرا من حرية التعبير والصحافة، إلا أن الدولة لا تزال تفرض سيطرتها ورقابتها على القسم الأعظم منها بمختلف القوانين والتشريعات التي تحد من حريتها.

ومنه فإن جملة السياسات المعتمدة من طرف أنظمة الحكم العربية عامة كونها تشترك في هذه السياسات لاحتكار السلطة والبقاء فيها دون تحقيق مبدأ التداول على السلطة، تطرح قضية الاستبداد في نظم الحكم العربية عامة، والذي يتمثل في مجموعة من المؤشرات:

- إسراف الحكم في استخدام القوة.
- السيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد.

- الحكم الذي يستهدف المصلحة الخاصة للحاكم وبطانته.
- الدولة البوليسية التي تكون فيها السيادة للحاكم وليس للقانون.
- الحالة التسلطية المتمثلة في امتداد قوة الدولة واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة واختراقها للمجتمع المدني.

ومنه عملت الدول العربية إضافة لسياسة القمع والتخويف والترهيب والترغيب على فرض مجموعة من القوانين، لفرض السيطرة والتسلط كقوانين الطوارئ والأوامر الدستورية. كما أن هناك مبررات يتم اعتمادها لفرض هذه السيطرة والاستبداد كمقتضيات الأمن والوحدة الوطنية في إطار ما يعرف بالأمنوقراطية.( الكواري، 2005، الصفحات 13-21) وتظهر ملامح الاستبداد أكثر في النموذج التونسي الذي اتسمت فيه الدولة بمركزية شديدة وقدرة شديدة على السيطرة والتحكم في المجتمع منذ عهد بورقيبة، إذ لم يختلف الوضع في عهد بن علي، رغم بعض الانفتاح، فالحياة السياسية والمدنية التونسية مسطرة ومقسمة على المقاس الذي يخدم النظام. ( الكواري، 2005، الصفحات 101-104) ويضاف إلى جملة هذه العناصر الظروف التي جرت فيها هذه التحولات والتي بدل أن تكون عوامل مساعدة، شكلت عوائق في وجه عملية التحول، ومنها: المؤسسة العسكرية، وحركات الإسلام السياسي. إضافة إلى دور العامل الخارجي في دعم هذه الأنظمة، فالفكرة التي سيطرت واستقرت في ذهن واضعي وصانعي السياسة في مراكز السيطرة العالمية هي أولوية الاستقرار على التغيير في دول الجنوب عامة والعربية خاصة، بشكل يسمح هذا الاستقرار باستمرار التوازنات الداخلية للدول، ما يسمح بتأمين مصادر النفط، وضبط الهجرة غير الشرعية، وكذا التوازنات الإقليمية الكبرى خاصة على الصعيد العربي الإسرائيلي. وترجع عوامل التخلف العربي عن الركب الديمقراطي العالمي إلى فشل التجارب الديمقراطية فترة الثمانينيات وانحرافها عن مسارها الصحيح مادام أن جوهرها لم يكن سليما، ولم تكن هناك رغبة حقيقية في التغيير، فقد كانت كل الإصلاحات التي قامت بها الأنظمة في إطار وفي ظل استراتيجيات تسمح ببقائها في السلطة (استراتيجيات البقاء السياسية والاقتصادية)، إضافة إلى الطابع الكوربوراتي لهذه الأنظمة المتغلغلة حتى نخاع مجتمعاتها وتتحكم فيها، وقد ولّد هذا الوضع أزمات تنمية، وأدى إلى هشاشة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وطغيان الاقتصاد الريَعي، الذي دفع إلى انتشار الفساد بكل أنواعه، وكذا تهميش الشباب وإبعاده عن سياسات الدولة والتنمية حتى الكفاءات، ضف إلى ذلك شيخوخة النخبة السياسية ، وعدم تجددها، وعدم السماح بالتداول وفسح المجال للشباب، والملاحظ كذلك هو بقاء هذه النخب متحجرة وعدم مواكبتها لا للتطورات الداخلية التي عرفتها وتعرفها مجتمعاتها، ولا مواكبتها للتطورات الإقليمية والدولية.

يؤكد أصحاب مقولة ديمقراطية واستقلالية " الثورات العربية" على أن هذه العوامل (الداخلية)، مجتمعة، وأخرى قد تضافرت وتشابكت وساهمت في هشاشة وتآكل الأنظمة العربية وتوجيهها نحو الانهيار بعدما كانت سببا في ضعف الانتقال الديمقراطي ،إن لم نقل فشله، وزادت من تأزم الأوضاع في الدول

العربية، وأن الاستقرار الظاهري الذي كانت تعرفه الدول والمجتمعات العربية ما هو إلا استقرار كاذب ( ظاهري) محكوم باستبداد النظام الحاكم ومدعم من طرف القوى الخارجية، فمثلا الاستقرار الذي عرفته مصر في ظل نظام مبارك قد ضُمن بميثاقين أو نقطتين أساسيتين هما: الأول كان بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تعمل مصر على دعم معاهدة السلام مع إسرائيل، وتضمن وصول الولايات المتحدة للطاقة، وفي المقابل تغض هذه الأخيرة الطرف عن الشؤون الداخلية لمصر، أما الميثاق الثاني فكان بين نظام مبارك والشعب المصري، بحيث يحتكر النظام الحياة السياسية والقوة الاقتصادية، وبالمقابل يعمل على تحسين الظروف المعيشة والاجتماعية للشعب، إلا أن هذه المواثيق نُقضت، فقد نقض الميثاق الأول بعد أحداث 11 سبتمبر2001 إثر تغير إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة، واتهام أغلب الدول العربية بدعمها للإرهاب وعلى رأسها السعودية ومصر، أما الميثاق الثاني فزال بسبب فشل النظام في تحقيق الوعود بتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية التي طمح لها المصريون، خاصة بعد تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وزيادة نسبة البطالة، وفساد النظام وانتشار الفساد المالي والمحاباة، وغيرها من مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي....الخ (Graeme P. Herd.,2011,p.02 )

عموما، ينطبق هذا على أغلب الأنظمة العربية التي تشترك في صفة تعميرها على سدة الحكم، وإهمالها لتطلعات ومطالب الشعوب، الأمر الذي عزز العجز السياسي والاجتماعي وأدى إلى الإحباط وتأزم واحتقان الوضع السياسي وانسداد أفقه بعد فقدان الأمل من إمكانية حدوث تغيير فوقي (نمط التحول)، وانهيار طموحات تحقيق تغيير سفلي "إحلال" (نمط الإحلال)، وبالتالي استحالة تحقيق إحلالا تحوليا بالاتفاق بين أطراف المعارضة أو طبقات الشعب والسلطة كذلك. فلم يكن هناك بد من الانتقال إلى طريقة أخرى للتغيير، ألا وهي التغيير الشعبي في ظل ما عرفته المجتمعات العربية عامة من تطورات على صعيد النخب والمجتمع على حد سواء، فعلى الصعيد المجتمعي حدث تطور كبير يتمثل في ارتفاع مستوى الوعي والتطور في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال وانتشارها (الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي)، أما على صعيد النخب فقد تشكلت نخب جديدة تتميز بخصائص عدة أبرزها " عامل المعرفة "Knowledge Factor كما يسميه " فولكر برتيس" ، وبدأت تحل تدريجيا محل النخب التقليدية التي سادت منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، والتي كانت تتكون من سياسيين وإداريين وخبراء من المدنيين والعسكريين، هذه النخب (التقليدية) التي تعايشت مع الأنظمة الاستبدادية وتبادلت الخدمات معها، بحيث كانت تعمل على خدمة النظام وتحسين صورته الداخلية والخارجية وتمكينه من السيطرة، وبالمقابل يعمل النظام على تلبية مطالبها ومصالحها الخاصة. ( بلقزيز، 2011، الصفحات 99-107)

إن درجة الوعي التي حلت بالمجتمعات العربية عامة، إضافة إلى العوامل السابقة، ألغت إحساس الفرد العربي بمواطنته، وولدت لديه رغبة في الثورة وتغيير الوضع القائم، إلى درجة أنه أصبح يفكر بأنه ليس لديه شيء يخسره، بعدما سئم من السياسة التي تمارس باسمه وعليه، فلم يبق أمامه إلا إمكانية التغيير بالفوضى. (عروس، 2011، الصفحات 86 - 89). فالاحتقان الذي كانت تعيشه المجتمعات العربية

جمعاء والوضع التونسي خاصة ( الانتفاضة الشعبية الأولى) لم يكن ينقصه إلا عوامل ظرفية محفزة على الثوران ضد هذا الوضع، فكان إحراق محمد البوعزيزي لنفسه هذه الشرارة التي كانت سببا في المطالبة بالتغيير عن طريق الثوران الشعبي. ومن أبرز العوامل التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية التونسية ضد نظام بن علي . وينطبق هذا على باقي الأنظمة العربية . هو تجاوز عقدة الخوف من النظام، والتذمر الشعبي منه نتيجة استفحال أزمات وفجوات هيكلية في المجتمعات العربية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وحتى إن كانت بعض هذه الفجوات موروثة عن الاستعمار إلا أن النظام عمل على تعزيزها وتعميقها بسوء سياساته، وقد أكدت اعترافات الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و وزرائه في الأسابيع التي سبقت الانتفاضة بوجود وخطورة الهوة بين مختلف الفئات وطبقات المجتمع، خاصة في المجال الاقتصادي والتنموي، فقد كشفت دراسة للإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2010م عن أن أكثر من 52 بالمئة من الشركات والصناعة التونسية تتواجد بـ 07 ولايات ساحلية، وأن 32 بالمئة من المؤسسات الاقتصادية التونسية تتواجد بالعاصمة لوحدها، في حين تعيش باقي الولايات والمحافظات تهميشاً على جميع الأصعدة، وهذا ما أدى إلى تفاوت طبقي وتخلف تنموي في المدن الجنوبية، وتضخم نسبة الفقراء في الأحياء الشعبية، والذي أدى بدوره إلى الهجرة والنزوح الداخلي نحو الشريط الساحلي. (بن يونس، 2011، الصفحات 58 -61).

أما على الصعيد الخارجي، فإقليميا قد شهدت السنوات الأخيرة صعود كل من إيران وتركيا كقوى اقتصادية وسياسية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط، والصراع بينهما للسيطرة على المنطقة وبسط نفوذهما عليها، وتستند كلتيهما على أسس وركائز تاريخية في ذلك تتمثل في الإرث التاريخي لإمبراطوريتيهما التقليدية ( الفارسية والعثمانية)، وخاصة تركيا التي عملت وتعمل على الترويج للنموذج التركي في المنطقة من خلال العمل على كسب قلوب وعقول الجماهير العربية بالترويج لسياساتها وديمقراطيتها عن طريق الأفلام والسياحة. إلا أن هناك الكثير من الجدل خاصة حول الوضع والدور التركي في المنطقة، قبل وأثناء مرحلة الانتفاضات، تحاول فيه تركيا لعب دور النموذج ودعم هذه "الثورات" نلاحظ عملها على دعم وتعزيز التعاون بينها وبين امريكا في فترة " الربيع العربي". (Guzansky,Y, Mark A.Heller, 2012, pp. 39-41).

أما على الصعيد العالمي فالملاحظ بوضوح هو التغير الذي حصل على مستوى سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المنطقة العربية عامة، فبعد احتلالها وغرقها في حرب العراق (2003)، وفشلها في بناء ديمقراطية في هذا البلد الذي لا تزال الأوضاع فيه في أسوأ أحوالها. على حساب الدفاع عن الحريات المدنية يضر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة على المدى البعيد.

وتتم هذه السياسة ( التغيير من الداخل ) على تكوين وتقديم الدعم للمجتمع المدني العربي، وكل المؤسسات والأفراد الناشطين في مجال الحقوق والحريات والديمقراطية من منظمات الشباب والجمعيات النسوية، ومنظمات العمال، ووسائل الإعلام المستقلة والخاصة، من خلال عديد المشاريع والمؤسسات التي أنشأتها لهذا الغرض على غرار مبادرة شراكة الشرق الأوسط ( MEPI)، وخاصة (NED)، هذه الأخيرة التي

تعمل على ربط العلاقات مع الأحزاب والنقابات واتحادات العمال ومختلف الجمعيات ووسائل الإعلام . والتي تصفهم بالناس الشجعان الذين يقاتلون من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية . في الدول الاستبدادية في كافة أنحاء العالم، وربطها ببعضها كذلك من خلال الندوات والمؤتمرات والمنتديات التي تقيمها، وكذا تعبئة الدعم السياسي، وتقديم المنح والدعم لها مع الرؤية الإستراتيجية والتخطيط الدقيق لمساعدتها على النشاط بكل حرية وفعالية.

ويتجلى هذا من خلال الأهداف التي حددتها هذه المنظمة والتي تتمثل في:

1. دعم الديمقراطيين في المجتمعات القمعية.
2. مساعدة التحولات الديمقراطية.
3. مساعدة الديمقراطيين في الدول نصف الاستبدادية.
4. مساعدة الديمقراطيات الجديدة على النجاح.
5. تعبئة الدعم السياسي والمعنوي لنشطاء الديمقراطية.
6. بناء شبكات عابرة للحدود وتعزيز التعاون بين مختلف جمعيات الديمقراطية.
7. استخدام البحوث من أجل تحسين الممارسة الديمقراطية. (National Endowment for Democracy, 2012, pp.01-14.)

من خلال الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ومبادئ المنظمات التابعة لها والكفيلة بنشر الديمقراطية في العالم يتجلى سعي الولايات المتحدة . سواء بصفة رسمية أو غير رسمية . وإصرارها على إحداث تغيير، يخدم مصالحها وإستراتيجيتها الجديدة، في المنطقة العربية، ودليله اهتمامها المتزايد خاصة في السنوات الأخيرة بالقضايا الحقوقية، والمنظمات والجمعيات ذات الطابع المدني في المنطقة، ودعمها وتدريبها تحضيرا لها لمواكبة التحولات الجديدة وقيادتها وفق رؤية التغلغل الفكري المنهج داخل المجتمعات العربية الإسلامية، وغرس ثقافة التغيير والديمقراطية والثقافة الغربية عامة بعد تزيينها وتلميعها، وكل هذا ينضوي في إطار مشروع القرن الأمريكي الجديد لضمان سيادة أمريكا على العالم، وإزالة كافة مصادر التهديد وعلى رأسها التهديد الإسلامي، والذي كان من بين أهدافه كذلك تغيير النظام العراقي ووضع حد لعملية السلام في الشرق الأوسط. ( الشجاع، 2009،الصفحات 28. 42)

من بين أبرز المفكرين الذي شاركوا في صياغة هذا المشروع، المفكر " برنارد لويس" المعروف بقربه من دوائر صنع القرار الأمريكي والمحافظين الجدد، وانتمائه الصهيوني، وهو صاحب مشروع تفتيت أو إعادة تقسيم العالم العربي والإسلامي، الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي في جلسة سرية سنة 1983م، وقد صرّح "لويس" في مقابلة أجرتها معه وكالة الإعلام الأمريكي في ماي 2005 بالقول: « إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم سوف يدمرون الحضارات، لذلك فإن الحل السليم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي

حال قيام أمريكا بهذا الدور عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة، لتتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود أفعالهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك: إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية ... » (الدار، 2011، صفحة 20).

من هذا نلاحظ أن مشروع التغيير في العالم العربي قائم، والسعي حثيث من أجل تطبيقه، وقد ساعدت الظروف الداخلية السائدة في الدول العربية . إن لم يكن للولايات المتحدة دور في صناعتها. على تحقيق هذا المشروع من أجل إعادة تقسيم المنطقة وتصحيح حدود اتفاقية " سايكس بيكو" حسب التصريح الذي أدلى به مستشار الأمن القومي الأمريكي " بريجينسكي" سنة 1980 عندما قال: « على الولايات المتحدة ضمان تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الحرب الخليجية الأولى لتستطيع من خلالها تصحيح حدود " سايكس بيكو"». (الشيخ، 2012 ، صفحة 21).

ويقوم المشروع الجديد على تحقيق الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وفق " نظرية الدومينو" .كما سلف الذكر. إلا أن طبيعة الدول العربية واختلافها في تكوينها وبنياتها وبنائها ونمط عيشها، رغم تشابهها في عديد العناصر، فهي فسيفساء فريدة من نوعها، جعل انتقال الثورات على هذا الأساس يفشل. وعليه يمكن التمييز بين نوعين أو مجموعتين من الدول التي لم تنتشر فيها الثورات وهي:

- **المجموعة الأولى:** مجموعة الدول قليلة الموارد مثل الأردن والمغرب، والتي تتميز أنظمتها بنوع من الشرعية ( الأساس الديني).

- **المجموعة الثانية:** وهي الدول التي شهدت اضطرابات وثورات في العشرين سنة الماضية مثل العراق والجزائر ولبنان، فقد شهدت تدميرا سبه كليا للدولة، وبنيتها التحتية، إضافة إلى المجازر والقتل العشوائي، ومنه فإن الخوف من تكرار ذلك جعلها تبقى على حالها. (Guzansky,Y, A.Heller, 2012, pp. 11-18)....

وعموما، ورغم ما يسود " ثورات الربيع العربي" من شك حول مصداقيتها و استقلاليتها بين مؤيد ومعارض، فإن مطلب الديمقراطية أصبح واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية وسياستها الخارجية، بحيث وضع صانعي السياسة الأمريكية في موقف صعب وهو ضرورة إحداث توازن بين القيم المنادية والمروجة لها، ومصالحها الإستراتيجية والحيوية في المنطقة العربية، وقد أسفر " الربيع العربي" عن ثلاثة تحديات كبرى بالنسبة للسياسة الأمريكية وهي:

1. صعود الإسلاميين المعارضين للسياسة الأمريكية للسلطة، وهي حالة كل من تونس ومصر.

2. تهديد حلفاء أمريكا الدائمين في المنطقة، كما هو حال مملكة البحرين التي تمثل قاعدة حيوية في الخليج، وخاصة باحتضانها مقر الأسطول البحري الأمريكي الخامس.
3. اندلاع النزاعات والصراعات الطائفية التي كانت غائبة أثناء أنظمة الحكم الاستبدادية. ( الرميلي، 2012).

لهذا نجد أن سياسة الولايات المتحدة تجاه ما عرفته الدول العربية من " انتفاضات" أو " ثورات" اتسمت بالتناقض والتباين، ويمكن تقسيمها وتصنيفها إلى ثلاث فئات:

1. سياسة موجهة نحو تونس ومصر اللتان نجحت فيهما الثورة، وتم البدء في اتخاذ خطوات نحو بناء دولة ومجتمع ومؤسسات ديمقراطية: وهنا تحاول الولايات المتحدة دعم هذه الديمقراطيات الناشئة من جهة، والمحافظة على نفوذها ومصالحها التقليدية فيها خاصة مصر، وذلك باحتواء هذه النظم الجديدة وعدم السماح بتغيير جذري فيها يمكن أن يؤدي إلى زوال نفوذها.
2. سياسة موجهة نحو ليبيا واليمن، إذ صرحت بضرورة تغيير النظام وأن بقاءه مشكلة في سبيل حل الأزمة، ومنه عملت على التدخل العسكري في ليبيا.
3. الفئة الثالثة وهي سياستها تجاه بعض الدول أو الأنظمة التي لا تزال تأمل في بقائها مع ضرورة إدخال بعض الإصلاحات عليها مثل: البحرين والأردن والمغرب، وركزت فيها على ضرورة تبني الإصلاحات بجدية لتجنب حدوث اضطرابات داخلية.

وتبقى سورية غير الحليفة للولايات المتحدة والتي اكتفت في الأول على إدانة أعمال العنف ضد المدنيين، ثم أصبحت تعمل بأي طريقة من أجل رحيل نظام بشار الأسد. (المنشاوي، 2012). من كل هذا نجد أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الثورات قيد تميزت بالتناقض، ويمكن تفسير هذا بأنها قد تركت العراق بعد خسائرها الفادحة، وهي تعمل على الخروج من أفغانستان من أجل التفرغ لإيران وتهديداتها على مصالحها في الشرق الأوسط، وأنها تعمل بشتى الطرق للحفاظ على مصالحها ومواقعها في المنطقة، وضمان إنشاء أنظمة جديدة . بعد الثورات . موالية لها أو على الأقل متعاطفة معها، وكذا دعم الأنظمة شريطة القيام بتغيير النظام وإصلاحه. وهذا ما يؤكد عليه " تقرير التكيف الإستراتيجي في سبيل إستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط" الذي أصدره مركز الأمن الأمريكي الجديد، والذي أكد على ضرورة تطبيق منهج التكيف الإستراتيجي مع الأوضاع الحاصلة في المنطقة العربية، بحيث يجب التكيف بصورة إيجابية مع الوضع العربي الذي تغير ولا يزال يتغير بسرعة بطريقة وبشكل يسمح لها بالحفاظ على مصالحها ومكانتها في المنطقة، ففي إطار العلاقات المصرية . الإسرائيلية، وبعد القلق الذي أصبحت تعيشه إسرائيل من القيادة الجديدة التي أسفرت عنها الثورة المصرية أكد التقرير على وجوب حفاظ الولايات المتحدة على السلام بين البلدين، وهذا يكون بأمرين:

1. العمل من خلال سفاراتها من أجل تقريب وجهات النظر ومنع التوتر بين القيادتين، وتكثيف الزيارات من أجل تسهيل الحوار بين الجانبين، ومنع أي توتر قد يؤثر على العلاقة بين البلدين.
2. قيام الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها الجديدة بالتأكيد على أن مصر أهم حليف لها بالمنطقة، أنها تعتمد عليها للحفاظ على السلام. ( دكروري، 2012).

كما أن إمضاء الولايات المتحدة مؤخرا على قانون تعزيز التعاون الأمني الأمريكي الإسرائيلي، الذي وقعه "أوباما" وما يحمله من بنود لدليل قاطع، ورسالة واضحة إلى البلدان العربية وما يسمى "بالثورات العربية" بأنه من المستحيل أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الجماهير العربية وتعمل على تغيير النظام القديم السائد في المنطقة، فتعزيز التعاون هذا يؤكد على مواصلة الولايات المتحدة لسياستها القائمة على دعم إسرائيل، والمحافظة على تواجدها ومصالحها في المنطقة. (نقولا، 2012).

وأن ما تقوم به من سياسات وتصريحات ما هي إلا إستراتيجية تفرضها الظروف الآنية التي تمر بها المنطقة العربية من أجل أن تحافظ على مصالحها فيها، فالمعروف في وعن السياسة الأمريكية أن كل شيء فيها متغير، إلا مصالحها فهي الثابت والمستقل في كافة الظروف ومع كل الإدارات السابقة وحتى الآتية، وتاريخ السياسة الأمريكية خاصة في وتجاه المنطقة العربية دليل على ذلك.

## 5. مستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي:

تعرف أي تجربة ديمقراطية معوقات وصعوبات مع مراحل التحول التي تمر بها، تتمثل في صعوبة التخلي عن السياسة والموروثات السابقة وتبني قيما وأفكارا جديدة في الأغلب تكون. إن صح القول. غريبة عن منطق وقيم المجتمع الذي تجري فيه عملية التحول، وكذا وجود أطراف في اللعبة السياسية لا تخدمها عملية التحول فتعمل على المحافظة على الوضع القائم لأنه يخدم مصالحها وإعاقة هذا التحول الذي تراه تهديدا لمصالحها وموقعها، فقد عرفت مختلف التجارب الديمقراطية الأوربية الناجحة صعوبات واجهت مسارها، ان جدية النخبة السياسية في العمل على إرساء الديمقراطية والتزامها بها واعتمادها كخيار استراتيجي وتعهّد وطني، جعل من هذه التجارب تجارب ناضجة، سارت بخطوات ثابتة نحو التحول، وغدت مضربا للمثل في هذا الشأن كما هو حال التجربة الإسبانية والألمانية. ( الحداد، 2006، الصفحات 51-70).

إن ما شهدته بعض الدول العربية ولا تزال تشهده أخرى من ثورات واتجاهها نحو الحرب الأهلية، مثل سوريا، يفرض على الدول العربية رهانات وتحديات جد صعبة تبدأ أولا بمشكلة إعادة بناء الدولة بعد الأزمة خاصة الدول التي عرفت تحول الانتفاضة إلى مواجهة عسكرية مثل ليبيا وسوريا، وفي نفس الوقت كذلك إعادة بناء فرد عربي مستنير بقيم الثقافة السياسية الديمقراطية، وإعادة بناء منظومة قيمية وعملية سياسية جديدة تضمن لكل الأطراف حقوقهم، وتفرض على كافة الأطراف واجبات هم ملزمون بالقيام بها، بحيث يصبح كل طرف في المعادلة السياسية يرى نفسه أساسا فيها، وجزء لا يتجزأ منها.

هذا لأنه بالنظر إلى ما تقتضيه الديمقراطية والعملية الديمقراطية بصفة عامة ومؤشرات النظام الديمقراطي "النيابي" الحديث والتي حددها "روبرت دال" في ستة مؤشرات وهي: ( دال، 2006، الصفحات 23-35).

- مسئولون منتخبون من طرف المواطنين: ويخولهم الدستور ممارسة الحكم.
- انتخابات دورية حرة ونزيهة: بعيدة عن الإكراه، يتم فيها انتخاب المسئولين.
- حرية التعبير.
- حرية الوصول إلى مصادر معلومات بديلة تحظى بحماية القانون ولا تخضع لتحكم الحكومة أو أي جهة سياسية معينة.
- الاستقلالية الفئوية: أي حق المواطنين في تشكيل تكتلات فئوية وأحزاب وجماعات مصالح.
- مواطنة شاملة: أي تمتع كافة المواطنين دون استثناء بكافة حقوقهم.

إن الطريق لا يزال طويلا أمام التجارب الديمقراطية العربية نتيجة التذبذب الذي تعرفه مسارات العملية التحولية فيها، ويتوقف على مدى جدية وإرادة النخب والفئات السياسية والاجتماعية والمجتمعات في الوصول إلى بر الأمان، وتحقيق ديمقراطية حقيقية وفق ما تقتضيه مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وهذا يتطلب جهدا شاقا ووقتا طويلا من السنوات حتى تتكلل بالنجاح وكذا المحيط الجغرافي الملائم سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. (الحداد، 2006، صفحة 53) وعليه فإن الوصول لبناء دولة وطنية ديمقراطية حديثة وتحسين شروط التحول الديمقراطي يتطلب أو يستلزم تحقيق مجموعة من العوامل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تطوير الأبعاد المؤسسية للتحول الديمقراطي: وهذا بخلق أطر حديثة للنظام السياسي يمكن من تحقيق شروط الفصل بين السلطات وتفعيل دور البرلمان بما يمكّنه من تجسيد الإرادة العامة حقيقة.
2. تطوير الأبعاد القيمية للتحول الديمقراطي: كون تحقيق الديمقراطية يحتاج إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي في إطار احترام حقوق الإنسان، فالتحول الديمقراطي لا يتوقف فقط على مجموعة قوانين وتوقيع مراسيم تخلق تعددية سياسية وإجراء انتخابات، بل يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله.( منيسي، 2004، الصفحات 318،319) مع مراعاة التنوع الاجتماعي بمختلف أشكاله مع تطوير قيم المواطنة، ودعم وتفعيل المجتمع المدني نظرا لدوره في غرس وتوطيد القيم الديمقراطية في المجتمع. ( عيسى، 2009، الصفحات 195-199).

بناءً عليه، فإن بناء وتحقيق النظام والدولة الديمقراطية يتطلب تحقيق مجموعة من العوامل المؤسسية والقيمية وعامة عوامل ذاتية وموضوعية تتفاعل فيما بينها فتكمل بعضها. ( نعمة، 2008، صفحة 06).

## 6. خـاتمــة:

كانت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م حدثا فارقا في تاريخ البشرية عامة، والتاريخ الأمريكي والتاريخ العربي خاصة، فلقد تلقت الولايات المتحدة أكبر ضربة تاريخيا في عقر دارها ،منذ هجمات "بارل هاربر" في الحرب العالمية الثانية، من جهة، كما وضعت العالم العربي والإسلامي على المحك بسبب اتهامها بالإرهاب من جهة ثانية ووضعتها في مواجهة الاستراتيجيات الأمريكية لمكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، ومنه أدخلت المنطقة العربية في مرحلة جديدة تواجه فيها تحديات داخلية وخارجية.

إن ما شهدته الدول العربية من انتفاضات وحركات احتجاجية واسعة ضد أنظمة الحكم فيها. بغض النظر عن استقلاليتها (داخلية) أو كانت بفعل محرك خارجي . هي انتفاضات تهدف إلى تغييرات أساسية للنظم السياسية، و الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها، فالثورة يتم تعريفها على أساس نتائجها وليس بمسارها أو درجة اتساعها، فإذا تمت مقارنتها بالثورات المعروفة عالميا مثل الثورة الفرنسية (1789-1799) التي أحدثت تغيرا جذريا في فرنسا وأوربا ومن ناحية تبني القيم الإنسانية، وكذا الثورة الروسية (1917) التي أثرت على تاريخ القرن العشرين بأكمله، وحتى مقارنتها ومقارنة مساراتها مع مختلف التجارب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأوربا وشرقها، نجد أنها انتفاضات قامت مت أجل تغيير أنظمة وأوضاع اجتماعية واقتصادية لطالما عانى منها الفرد العربي تحت حكم الأنظمة المستبدة، وتفاعلت وكانت سببا لها عوامل داخلية عرفت كيف تستغلها مختلف القوى الخارجية ( العامل الخارجي) على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، وتغيير الأنظمة خدمة لمصالحها المحددة في إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة العربية خاصة.

وعليه فإن الأساس الآن هو وجوب معرفة كيفية استغلال هذه التغيرات الجديدة في المنطقة العربية واستغلالها لصالح المنطقة العربية، بتضافر جهود كافة الأطراف الداخلية في الدولة و كذا بين الدول نفسها من أجل تحقيق المصلحة العامة للمنطقة. وكذا تفعيل الحوار الذاتي والداخلي في الأمة العربية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المجتمعات العربية من تحولات، بحيث يجب أن يكون مُؤسسا على منطلقات صريحة وواضحة، بين نخب وتيارات الأمة المختلفة دون إقصاء أو استبعاد. وأن يكون حوارا نزيها بعيدا كل البعد عن الإكراه والقهر والاستبداد.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:


1) إبراهيم نصر الدين وآخرون. (1997)، **الموسوعة الأفريقية**، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الأفريقية.
2) أحمد الرحال، (2006)، "الإصلاح دراسة مختصرة، ***المنتدى الليبي*** (2)، ص ص. 81 -96.
3) أحمد منيسي، (2004)، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
4) مارينا أوتاوي، (2008)، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
5) تشارلز تيللي، (2011)، ***الديمقراطية***، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

6) مصطفى الخشاب، (1985) ***النظريات والمذاهب السياسية***. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي.
7) الدار، (2011)، "مخطط برنارد لويس: تفتيت العالم الإسلامي لصالح إسرائيل الكبرى"، ***الدار***(969)، ص.20.
8) روبرت دال، (2006)، المؤسسات السياسية التي تتطلبها الديمقراطية الموسعة، ***المنتدى الليبي*** (2)، ص ص. 23-35.
9) الزبير عروس، ( 2011)، الانتفاضات العصية: الخصوصية الجزائرية في الاحتجاجات ، ***السياسة الدولية***(184)، ص ص. 86. 89.
10) جيرمي شارب، ( 2006)، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط: المعضلة الإسلامية**، مكتبة الكونغرس الأمريكي ( 33486).
11) أحمد أمين الشجاع، (2009)، ***دور الغرب في أزمات العالم الإسلامي***، صنعاء: د.د.ن.
12) فيصل الشيخ،(2012)، احذروا من سايكس بيكو ثانية"، ***الوطن*** (2416)، ص.21.
13) صلاح الحداد، (2006)، الطريق إلى الديمقراطية نجح الألمان والإسبان فهل ينجح الليبيون، ***المنتدى الليبي*** ، ص ص. 51-70.
14) عادل سمارة،(2007)، "التنمية بالحماية الشعبية ، **كنعان** ( 1141 )
15) عبد الإله بلقزيز، ( 2011)، **الربيع العربي...إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
16) حمدي عبد الرحمن، (1997)، ***إفريقيا والقرن الواحد والعشرون- رؤية مستقبلية***، القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.
17) حمدي عبد الرحمن، (1998). ***قضايا في النظم الإفريقية***، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.
18) عبد الباسط عبد المعطي، ( 2005)، ***العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي*** لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
19) علي خليفة الكواري، (2005)، ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20) كمال بن يونس، (2011)، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، ***السياسية الدولية***(184)، ص ص. 58. 61.
21) محمد عبد الشفيع عيسى، (2009)، تقرير عن ورشة العمل حول مؤشرات قياس الديمقراطية في البلاد العربية، ***المستقبل العربي*** (366)، ص ص. 195-199.
22) توفيق المديني، (2004)، ***المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي***، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.
23) هاشم نعمة، (2008)، نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، ***طريق الشعب*** (79)، ص. 06.
24) عدنان محمد الهيجانة، (2007)، هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***(15)، ص.40،41 .
25) واشنطن تطرح عباءة الديمقراطية وتغازل الاستبداد، **العرب**، الاثنين 2008/08/16.
26) خميس حزام والي، (2003)، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية لتجربة الجزائر***، بيروت: مركز الوحدة العربية.
27) فتح الله ولعلو، (2009)، على هامش الذكرى العشرينية لاتحاد المغرب العربي، ***القدس العربي*** (6136)، ص.18.
28) المنصف وناس، (1995)، ***الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي***، تونس: سراس للنشر.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

29) Larry Diamond, (2010), Why Are There no Arab Democracies, ***Journal of Democracy*** (1) ,p.99.
30) Graeme P. H, (2011), The Great Arab Revolution : Challenges and Opportunities ?", **GCSP Policy (12),** , P.02.
31) Guzansky, Y, A.Heller, M, (2012), ***One year of the Arab Spring : Global and Implications***, INSS (113), pp. 39-41. **http://www.hoover.org/publications/policy-review/article/5285.** on: 01/08/2012.
32) National Endowment for Democracy, (2012), ***Supporting Freedom around the World***, pp.01-14.
33) Seyoum Hameso, S, (2002), Issues and Dilemmas of Multi- in Africa, **West Africa Review** (2), p.p.10,11.
34) Shadi, H, Brooke, S, (2012), **Promoting Democracy to Stop Terror**, in :

35) Tamara kofman wittes, T. K. (2008), **Freedom's Unsteady March : America's Role in Building Arab Democracy** Washington, D.C : Brookings Institution Press.

**المراجع الإلكترونية:**

36) أحمد زكريا الباسوسي، (2012) ، استراتيجية أمريكية جديدة لدمقرطة الشرق الأوسط، تم تصفح المقال في: 01.08.2012، على الرابط:**http://www.taqrir.org/printit.cfm?id=1529**

37) هناء دكروري وآخرون، ( 2012)، بعد الربيع العربي... أمريكا واستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، تم تصفح المقال في: 18.08.2012، على الرابط: **.http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/166374.aspx**

38) عبير الرميلي، (2012)، الولايات المتحدة والربيع العربي واحداث التوازن بين قيمها ومصالحها، تم تصفح المقال في: 22.08.2012، على الرابط: *http://w***ww.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/07/28/302075.html**

39) لؤي المدهون، (2012)، نشر الديمقراطية الأمريكية في العالم العربي بين الترويج الدعائي والمصداقية، تم تصفح المقال في: 02.08.2012، على الرابط: **http://www.dw-world.de/dw/article/9799/0,,1551312,00.html**

40) محمد المنشاوي، (2012)، واشنطن وثورات العرب، تم تصفح المقال في: 18.08.2012، على الرابط: *http://www.taqrir.org/printit.cfm?id=***1610**

41) نقولا ناصر، ( 2012)، رسالة أمريكية إلى الربيع العربي، تم تصفح المقال في: 22.08.2012، على الرابط التالي: **http://www.elshaab.org/thread.php?ID=3**